

دفاتر التخطيط

العدد 38 • دجنبر 2011 - يناير 2012



المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو 31-3، سكتور 16، حي الرياض

الهاتف: 05 37 57 69 04

الفاكس: 05 37 57 69 02

ص.ب. 178، الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس

أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير

أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية

عبد الحق علالات
جمال بورشاشن
محمد ادويش
مراد غرواني
عبد الرحمان حواش
عبد اللطيف الفراخ
عبد العزيز معلمي
محمد تعموتي

الناشر

المركز الوطني للتوثيق
الهاتف: 05 37 77 10 32
05 37 77 09 84
05 37 77 30 08
الفاكس: 05 37 77 31 34
أگدال، الرباط

الإيداع القانوني

2004/139

منشورات

المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني:
cahiersduplan@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.hcp.ma

إنجاز

بابل كوم
الهاتف: 05 37 77 92 74
الفاكس: 05 37 77 03 31
أگدال، الرباط

المطبعة

المعارف الجديدة
الهاتف: 05 37 79 47 08/09

محتويات العدد

■ قياس الفقر المتعدد الأبعاد: المنهج، إبراز المحددات ومستوى متانة أنماط ترجيحها

خليد السوداني وسهام جويليل

■ تقييم آثار الأزمة العالمية على المداخل السياحية بالمغرب

فاطمة اليوسفي

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

ملخص حول موضوع :

قياس الفقر المتعدد الأبعاد

المنهج، إبراز المحددات ومستوى متانة أنماط ترجيحها



بقلم خليل السوداني وسهام جويليل، م.س.ت.

يختص المحور الثاني بالمقارنة بين النتائج المحصل عليها حسب مقارنة المنطق المبهم ومقاربة أوكسفورد وذلك حسب مختلف أنماط الترجيح. ويعرض المحور الثالث نتائج مقارنة المنطق المبهم بالاعتماد على دوال الانتماء اللواتي تحسبن درجة الحرمان الفردية دون تحويل المتغيرات الكمية والمتعددة الفروع الى متغيرات ثنائية التفرع.

ولقد أظهرت النتائج المحصل عليها بالنسبة لجميع أنماط الترجيح واعتمادا على هيكلية المحددات حسب الأبعاد، أن مستويات مؤشرات الفقر (نسبة الفقر ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والهشاشة والفقر الحاد) أقل من التي تم حسابها اعتمادا على نمط ترجيح أوكسفورد. وبالتالي يتضح أن مقارنة أوكسفورد تعطي أعلى نسبة للفقر بالمقارنة مع أنماط الترجيح الأخرى. وقد أكدت إحصائيات مقارنة الهيمنة الستوكاستكية لمنحنيات الفقر مدى متانة هذه النتائج.

ويبين عدم هيكلية محددات الفقر حسب الأبعاد وبغض النظر عن طريقة الترجيح، تميز مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بالارتفاع الهام مقارنة بمقاربة أوكسفورد التي تعتمد على ترتيب محددات الفقر حسب الأبعاد. ويشمل هذا جميع أنماط الترجيح بما في

تهدف هذه الدراسة الى قياس الفقر المتعدد الأبعاد وذلك بالاعتماد على مقارنة القدرات لاختيار قائمة من العوامل والحاجيات الهامة والأساسية. ويتم هذا الاختيار بواسطة التوليف بين مقاربتين: الأولى كمية، تستند على تقنية التحليل غير الخطي للمعطيات (ACP non linéaire). أما الثانية، فهي ذات طابع نوعي، وتأخذ بعين الاعتبار تصور الفقراء لمختلف أبعاد الحرمان.

ولأخذ بعين الاعتبار النقائص الضمنية للمقاربات المنهجية، تم الاعتماد على مقاربتين لقياس الفقر وذلك باستعمال نفس أنماط الترجيح، وهما: مقارنة المنطق المبهم (la logique floue) ومقاربة أوكسفورد. ويهدف هذا التنوع في اعتماد هاتين المقاربتين الى برهنة أن مستويات قياسات الفقر المتعدد الأبعاد، تعتمد على مناهج قياس المؤشرات المركبة، ومن جهة أخرى، الى اختبار متانة هذه النتائج حسب أنماط الترجيح المرصدة الى محددات الحرمان.

ومن أجل إبراز نتائج هذه المقاربة التطبيقية، تمحور التحليل حول ثلاثة محاور. يعرض المحور الأول ويقارن النتائج المحصل عليها باستعمال مقارنة أوكسفورد حسب أنماط الترجيح. بينما

دوائر الخطيط

أما عندما نعتمد فقط على مقارنة المنطق المبهم باستعمال دوال الانتماء للمتغيرات المتعددة الفروع، يتضح أيضا أن نسب الفقر المتعدد الأبعاد تظل أقل بكثير من نسب مقارنة أوكسفورد. كما أن هذه الفوارق تتغير حسب أنماط الترجيح.

وأخيرا، من المهم أن نوضح أن هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على بعض أوجه نقائص مقاربات قياس الفقر المتعدد الأبعاد، حيث تعتبر هذه المرحلة أساسية من أجل اختيار مقارنة قياس الفقر المتعدد الأبعاد واعتمادها لرصد جانبية الفقر وتحليل مسبباته والعوامل الاجتماعية لبواعثه. مما يمكن من نجاعة استهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية ■

ذلك جميع مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد. ونظرا لأهمية هذه النتائج، ينبغي إعادة النظر في هيكلية مقارنة أوكسفورد من أجل معالجة التحيز الكامن في ترتيب المحددات حسب الأبعاد.

وبالرجوع الى الإطار المنهجي لمقارنة أوكسفورد، بينت نتائج المنطق المبهم أنه بغض النظر عن الترجيح، تكون نسب الفقر المتعدد الأبعاد أقل من نسب مقارنة أوكسفورد، وتصبح الفوارق أكثر أهمية عندما نعتمد على نمط ترجيح هذه المقارنة. كما أن عدم هيكلية المحددات حسب الأبعاد يزيد من حدة هذه الفوارق. ومن جهة أخرى، يتضح أيضا ميل مقارنة أوكسفورد الى المبالغة في تقدير نسبة الفقر بالمقارنة من مقارنة المنطق المبهم.

ملخص حول موضوع :

تقييم آثار الأزمة العالمية على المداخل السياحية بالمغرب

بقلم فاطمة اليوسفي، م.س.ت.

تستمد نتائج هذه الدراسة شرعيتها انطلاقا من كون دوال الاستجابة المحصل عليها هي ذات تأويل اقتصادي. حيث أن التغيير في معدل البطالة بأوربا ينعكس بسرعة أكبر على عائدات السياحة بالمغرب فهو يفسر 60% من هذه العائدات في بداية دورة نموها، كما أن زيادة استهلاك الأسر بمنطقة الأورو ينجم عنها ارتفاع في المداخل السياحية بالمغرب. من جانب آخر، لا يتم اسشعار التأثيرات السلبية لارتفاع مؤشرات الأسعار بمنطقة الأورو على المداخل السياحية بالمغرب إلا عقب انقضاء فصل عن هزة الأسعار.

إن تأثير الأزمة العالمية على مداخل السياحة بالمغرب يتم قياسه عبر مقارنة آثار الأزمة على منطقة الأورو، ومن ثمة قياس انعكاس هاته الأخيرة على المداخل السياحية. وبالفعل، تبين التقديرات أن الصدمات الخارجية (على معدل البطالة، واستهلاك الأسر ومؤشر الأسعار بمنطقة الأورو) يفسر بحوالي 80% دورة نمو المداخل السياحية بالمغرب. لقد سجل التأثير السلبي للأزمة المالية بأوروبا مستواه الأقصى على مداخل السياحة برسم الفصل الأول من سنة 2009 (بما يزيد عن أكثر من 10% من RTM tendancielle) مسجلة بذلك انخفاضا بمقدار 1,801 مليون درهم ■

لقد أدت الأزمة المالية العالمية، التي اندلعت سنة 2007 والتي لاتزال امتداداتها سارية إلى الآن، إلى تضيق آفاق التشغيل والنمو بأوروبا. وبدورها لم تسلم المداخل السياحية بالمغرب من التراجع سنتي 2008 و2009. ومن الممكن منذ بداية سنة 2008 استباق الآثار الحقيقية



للأزمة، إلا أن قياس حجمها وميكانيزمات انتقالها الدقيقة مايزال مطروحا. في هذا الإطار، يتوخى هذا المقال اقتراح تقييم لآثار الأزمة على المداخل السياحية بالمغرب.

تستند المقاربة البديلة على إجراء تقييم لمعادلات بنوية انطلاقا من نموذج VAR Structurel، الذي يسمح بتقدير نموذج يحدد بوضوح طبيعة الصدمات والعلاقات السببية. وهكذا ركز التحليل في البداية على وظائف الاستجابة للصدمات وتفكيك تباين الأخطاء الناجمة عن التوقعات، قبل التطرق إلى التفكيك التاريخي للصدمات والذي مكن من تقييم تأثير صدمات الأزمة المالية على المداخل السياحية بالمغرب.